

ورشة حوارية

26 أفريل 2022

استفتاء 25 جويلية: شروط المشروع الديمقراطية



مهاور الورشات

الورشة 1:

مقبولية الاستفتاء

الورشة 2:

كيفية اعداد وطرح الاسئلة في الاستفتاء

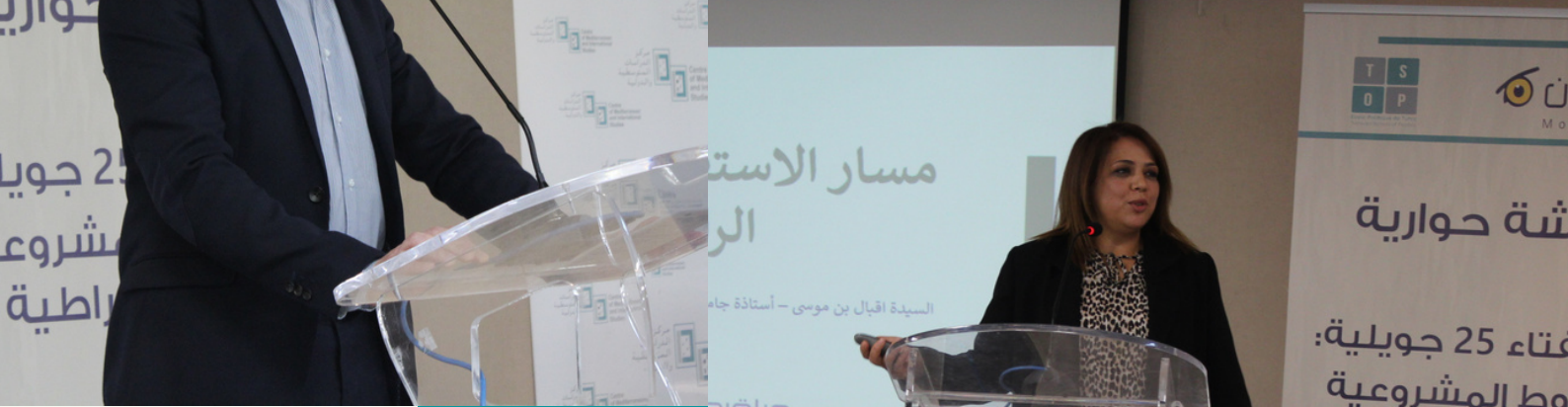
الورشة 3:

الضمانات المتعلقة بالاقتراع

الورشة 4:

حملة الاستفتاء





عرض مخرجات الورشات

التقرير النهائي للورشة الحوارية

معهد تونس للسياسة



Ecole Politique de Tunis
Tunisian School of Politics



أعلن معهد تونس للسياسة وشبكة مراقبون في ختام أشغال الورشة الحوارية المشتركة حول موضوع "استفتاء 25 جويلية : شروط المشروعية الديمقراطية" عن التقرير النهائي والتوصيات في علاقة بالاشكاليات التي يطرحها الاستفتاء في زمن الاستثناء من حيث التوقيت والمشروعية والمقبولية و ضمانات النزاهة والحيادية والنجاعة وتكريس آليات الديمقراطية وتكافئ الفرص والتعبير عن الإرادة الحقيقية للشعب التونسي.

وخلص المشاركون الى أن الإشكالية الجوهرية المطروحة هي في مدى احترام منظومة الاستفتاء ليوم 25 جويلية لمعايير الديمقراطية الدولية والبحث عن ضمانات أوفر في انجاز عملية الاستفتاء حتى تكون نتائجها حقيقية وتعكس بالفعل إرادة الشعب التونسي صاحب السيادة طبقا لأحكام الفصلين 3 و50 من دستور 2014.

واقترح المشاركون في الورشة الحوارية ما يلي:

- إقرار نسبة دنيا لاعتماد نتائج الاستفتاء،
- ضرورة أن تبنى الحملة الانتخابية على مبدأ تكافئ الفرص،
- إرساء هيكل قضائي يراقب العملية الانتخابية أو تكليف جهة قضائية معينة للقيام بهذه الرقابة في ظل غياب المحكمة الدستورية،
- وضع قاعدة واضحة وجلية حول حياد الدولة وأجهزتها في عملية الاستفتاء.

استفتاء 25 جويلية:
شروط المشروعية الديمقراطية

التقرير النهائي للورشة الحوارية

معهد تونس للسياسة



Ecole Politique de Tunis
Tunisian School of Politics



وناقش المشاركون الإشكالية الجوهرية في علاقة باستفتاء 25 جويلية والمتمثلة في المسألة القانونية (التقنية) المرتبطة بالفصل 115 من القانون الانتخابي من حيث صياغة النص ومضمون هذه الصياغة والمسألة الثانية سياسية بامتياز تهتم بموضوع المقامد وما يحمله هذا الاستفتاء من مخاطر والخوف من أن يتحول الأمر من استفتاء على مشروع قانون (مشروع سياسي) الى مشروع على شخص.

ومن الناحية الإجرائية أوصى المشاركون بـ:

- ضرورة منح المرسوم الرئاسي المرتقب، المتعلق بالاستفتاء، الرقابة على مسار الاستفتاء الى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
- ضرورة تحديد طريقة طرح السؤال وعدد الأسئلة وتطبيق بعض القواعد وفق المعايير الدولية على غرار ما يسمى بوحدة الشكل ووحدة المادة،
- أن يتوجه المرسوم المرتقب الى اسناد الاختصاص القضائي الى الجلسة العامة القضائية للمحكمة الإدارية على الأقل، وذلك في ظل غياب المحكمة الدستورية.

استفتاء 25 جويلية:
بشروط المشروعية الديمقراطية

التقرير النهائي للورشة الحوارية

كما تم التأكيد على:

- ضرورة الابتعاد على الأسئلة المتعددة والاقتصار على السؤال الواحد وفق ما ينص عليه الفصل 115 من القانون الانتخابي،

أما فيما يتعلق بصياغة السؤال فقد أوصى المشاركون ب:

- ضرورة الرقابة على صياغة السؤال لتجنب الأسئلة الموجهة والتساؤل عن مدى إمكانية قيام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بدورها الاستشاري وابداء رأيها في محتوى الأسئلة المتعلقة بالاستفتاء خاصة (الموجهة أو المتعددة..) بعد تعديل تركيبها المرتقب في الأيام القادمة.

أما فيما يخص الضمانات المتعلقة بالمناخ العام لعملية الاستفتاء فقد تمت الدعوة إلى:

- ضرورة بناء عملية حوارية تشاركية ومنفتحة ونموذجية تتطلب ضمان استمرارية النقاش العمومي وانفتاح الفضاء العمومي بما يعن به من تعددية داخل المشهد الإعلامي وتجاوز المجتمع المدني حالة الارتقاء.

ولاحظ المشاركون أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أصبحت استقلاليته في مهب الريح ومحل جدل وتشكيك فيما يطرح مقبولية الاستفتاء في حد ذاته لاحقا ولا يوفر مناخا ملائما لتثمينه وأن تأخر مدور الدعوة الى الاستفتاء من شأنه أن يسبب ضغطا على الرزنامة الانتخابية ويقلل فرص

استفتاء 25 جويلية:
شروط المشروع الديمقراطية

التقرير النهائي للورشة الحوارية

معهد تونس للسياسة



Ecole Politique de Tunis
Tunisian School of Politics



النقاش العمومي ويطرح مسارا اجرائيا مرتجلا بما يتطلب ضرورة امدار الأمر في أقرب الآجال. كما خلص التقرير الختامي الى اعتبار ضرورة التعاطي مع مسألة التسجيل ضمن المكتسب مع حفظ الضمانات وهو ما يعني اعتماد سجل الناخبين السابق مع تحيينه والتحذير من سلوك منطق القائمة البيضاء وضرورة تكريس الضمانات القضائية في الطعن وفي التسجيل مع توفير مع ضمانات الحرية والشفافية والنزاهة.

هذا ودعا المشاركون في تقريرهم الختامي الى:

- تكريس المكتسب المتعلق برقابة المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأحزاب،
- ضبط التمرّور الفني الذي يسمح بذلك ويسمح بتمثيل الجانبين (الرافضون والداعمون) خاصة في ظل تغييب معيار الأحزاب البرلمانية،
- توفير منظومة طعون قضائية خاصة بالاستفتاء تخص مصادقية العملية وتخص مصادقية النتائج.

وأجمع المشاركون أن أغلب المعطيات والمبادئ القانونية الموجودة في القانون الحالي تكاد تكون جيّدة و باتفاق لجنة البندقية ويمكن اعتمادها مع اضافة بعض التعديلات خاصة في ظل غياب الأحزاب البرلمانية.

استفتاء 25 جويلية:
شروط المشروعية الديمقراطية